في الاصطلاح ما هو موقع المفعول به فرق بين ممكن الفاعل في الصفة وبين استعمال الحقيقة والمجاز معا لضرورة التعريف جائز الماضي الواقع في الحد يراد به الاستمرار قليلا انما يكون في معنى النفي اذا كان مرفوعا لا اذا كان منصوبا قاله ابو حيان ابدا كالهمزة الفا في اختيار الكلام ليس بقياس في لغتهم بل هو مقصور على السماع كما ذكره سيبويه النسبة كما يكون بالحرف كرومي وبقري قد يكون ايضا بالصيغة كلابن وتامر يطرد لفظ على بمعنى عن بعد الفاظ وهي خفي على استحال على رضي على غضب على التكرير للتوكيد حسن شايع في كلام العرب الضماير جامدة لا رايحة فيها للسببية ذكر ما يناسب احد الجايزين في موضع لا يدل على كونه مختارا في موضع آخر فرق بين ماروني ذلك وغيره ذلك دلالة العام من باب الكلية لا من باب الكل من حيث هو كل الاسماء لا تكون ظروفا الا مجازا اذا دار اللفظ بين كونه منقولا او غير منقول كان الحمل على عدم النقل اولى اسم الفاعل اذا اطلق كان حقيقة في الحال اتفاقا نعت المصدر قبل ان يعمل جائز حقيقة التمني لا ينافي تعلقه بالمستحيل وحقيقة الترجي تنافيه الماضي في سياق الشرط مستقبل في المعنى الاستثناء بيان تغيير والتعليق بيان تبديل مسوغ الابتداء بالنكرة وقوعه في معرض التفصيل المعرف بلام الحقيقة كالمعهود الذهني بدلوا التاء فالوقف هاء فرقا بين تانيث الاسم والفعل اللام في المشتقات بمعنى الذي ولهذا فسروا الظالمين بالذين ظلموا المعرف باللام من الجموع واسماؤها للعموم في الافراد قلت او كثرت قد لا يكون الواو للجمع كما اذا حلف لا يرتكب الزنا واكل مال اليتيم فانه فانه يحنث باحدهما ارجاع الضمير الى المفرد في ضمن الجمع شايع دون العكس عدم اعتبار الاوضاع المنطقية في الاستعمال اللغوي متفق عليه المفسر بالجملة لا يكون الا ضمير الشان اضمار المضاف انما يجوز عند تعين المضاف في نفسه بالدليل كما في واسئل القرية دخول حرف الاستفهام على ثم لانكار التاخير لو تجعل المضارع ماضيا عكس ان من الموصولة فيها معنى الشرط ظرفا لكنا شرطه لابهام خبر لعل يقترن بان كثيرا والذي يظهر من المشاكلة المصدر انها مجاز والعلاقة المصاحبة صيغ الافعال سواء في الدلالة على

فرق
الماضي
النسبة
الضماير
الماضي

فيصح

فيصح ان يوصل بها ان الناصبة ان النافية اذا دخلت على الجنس يكون مثل لا التي ما بعدها الجنس المنفي بلا لا مع فيما قبل لا الفصل بين المبتدا ومعموله بالخبر ممتنع عند النحاة كون الشيء معطوفا على الشيء في النظام لا ينافي كون ذلك الشيء خبرا عن شيء آخر لا يلزم من استثناء جميع اجزائه المحذوف ليس كالمذكور في عرف البلاغة المنسوب الى واحد من الجمع قد ينسب الى الجمع قولوا امنا بالله وما انزل علينا اللفظ العام قد يشتهر في بعض افراده ويكثر استعماله فيه المصدر مدلوله الحدث واسم المصدر مدلوله لفظ دال على الحدث المفرد يشتمل الواحد بعبارة والجمع ليس كذلك بل بالدلالة لا تدخل الواو في خبر كان الا تشبيها بالحال لا كما يكون لنفي صفة الجنس يكون لنفي الجنس الغالب في تعليلات الافعال الكلام قد يذكر طرفا الشيء ويراد مجموعه كقوله تعالى ان سبحوه بكرة وعشيا ان المصدرية لا تكون الا بعد فعل يكون فيه معنى القول قلما وقع فعل الشرط بعد اما الا مؤكدا فاما ياتينكم مني هدى استعمال العوض في الابدال الجر في صلة الموصول الاسمي لا محل لها من الاعراب تقليل التنكير انما يجري في الافراد لا في الاجزاء شرط نصب اذن كون الفعل مستقبلا دخول اللام على خبر المبتدا قبيل الثابت بالعرف بمنزلة الحقيقة دلالة الجملة الخبرية على النسب الذهنية وضعية لا عقلية حتى يجوز التخلف ترك العاطف في حلو حامض اولى من ادخاله معرفة الشيء مقدم في المعلومية على المعرف المعلق على شيء بكلمة ان عدم عند عدمه القيد في الكلام انما ينافي ما يقابله التمثيل يثبت القاعدة سواء كان مطابقا للواقع ام لا بخلاف الاستشهاد الاعمال في الجملة اولى من الاهمال بالكلية دخول كل على ما هو خلفه الموضوع يقتضي الحكم على افراده المثنى في مدلوله فلا يجوز ان يقصد به بعضه الفعل المنفي لا يتعدى الى ما قصد وقوعه عليه الا باداة الاستثناء الضماير تنافر بعضها مع بعض ويجري بينهما المعارضة عمل العامل المعنوي ليس الا الرفع ما يلي اداة الاستثناء هو المقصود عليه قدما او اخر الحصر اذا لم يكن حقيقيا كان مبالغة في كماله ونقصانا ما عداه حتى التحق بالعدم الاعلام محفوظة عن التصرف بقدر الامكان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة مقدم على منع الصرف الذي هو من احوال الكلمة بعد تمامها استعمال من للبدل كثير كقوله تعالى ارضيتم بالحيوة الدنيا

Copyright © King Saud University